

Distr.: General  
9 December 2015  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الإحصائية

الدورة السابعة والأربعون

٨-١١ آذار/مارس ٢٠١٦

البند ٣ (ح) من جدول الأعمال المؤقت\*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: الإحصاءات الصناعية

## تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

مذكرة من الأمين العام

وفقاً لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٥/٢١٦، يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) عن الإحصاءات الصناعية، المقدم إلى اللجنة الإحصائية كي تنظر فيه. ويقدم هذا التقرير، الذي يعرض لمحة عن البرنامج الحالي لجمع البيانات الذي تنفذه اليونيدو وشعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة، معلومات عن أنشطة بناء القدرات والتدريب المضطلع بها من أجل تنفيذ التوصيات الدولية المتعلقة بالإحصاءات الصناعية. ويذكر التقرير أنه، رغم بعض الاتجاهات الإيجابية، لا تزال هناك ثغرة هامة في البيانات الصناعية في كثير من البلدان النامية. فالافتقار إلى البيانات الصناعية الأساسية حدّ بشدة من قدرة واضعي السياسات في الحكومات وقادة الأعمال التجارية على صوغ سياسات صناعية وطنية فعالة. ويُبرز التقرير تزايد أهمية الإحصاءات الصناعية في سياق جهود رصد أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

\* E/CN.3/2016/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

050116 040116 15-21716 (A)



واللجنة مدعوة للتعليق على التقرير ودعوة البلدان إلى إيلاء أولوية أعلى للإحصاءات الصناعية، باعتبار أن هذه الإحصاءات هي بمثابة مصدر أساسي للبيانات لأغراض تجميع محتويات نظام الحسابات القومية ونظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة وغيرهما من إحصاءات الاقتصاد الكلي.

## أولاً - مقدمة

١ - اعتمدت اللجنة الإحصائية، في دورتها الحادية والأربعين المعقودة في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠، برنامج جمع البيانات المتعلق بالإحصاءات الصناعية في إطار اتفاق على تقسيم العمل بين شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وأحاطت علماً بأنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها كلا الكيانان من أجل تنفيذ التوصيات الدولية المتعلقة بالإحصاءات الصناعية لعام ٢٠٠٨، التي أقرتها اللجنة في دورتها التاسعة والثلاثين.

٢ - وأقرت اللجنة الإحصائية أيضاً في دورتها الحادية والأربعين التوصيات الدولية المتعلقة بدليل الإنتاج الصناعي، ودعت الدول الأعضاء إلى استخدام الممارسات المبينة فيه والتقيد بها عند إعداد مؤشرات للإنتاج الصناعي يمكن مقارنتها. وأقرت اللجنة الإحصائية، في دورتها الثانية والأربعين، بأهمية زيادة اتساق الإحصاءات الاقتصادية الأساسية كي يتسنى تعزيز الجودة والقيمة التحليلية سواء بالنسبة للإحصاءات الاقتصادية الأساسية أو الحسابات الوطنية وغيرها من إحصاءات الاقتصاد الكلي.

٣ - ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة إلى اللجنة الإحصائية عن الأنشطة التي اضطلعت بها شعبة الإحصاءات واليونيدو مؤخراً، ويتناول بعض المسائل المستجدة في مجال الإحصاءات الصناعية.

## ثانياً - الأنشطة المنجزة استجابة لطلبات اللجنة الإحصائية

### ألف - تنفيذ التوصيات الدولية المتعلقة بالإحصاءات الصناعية

٤ - في السنوات الأخيرة، أقرت اللجنة الإحصائية عدداً من المعايير والتوصيات المتعلقة بالإحصاءات الصناعية، ومنها: التنقيح الرابع للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية؛ والتوصيات الدولية المتعلقة بالإحصاءات الصناعية لعام ٢٠٠٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.08.XVII.8)؛ والتوصيات الدولية المتعلقة بدليل

الإنتاج الصناعي لعام ٢٠١٠ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.10.XVII.16). وعملت المكاتب الإحصائية الوطنية على تنفيذ هذه المعايير والتوصيات تدريجياً في نظمها الإحصائية. ووفقاً للبيانات المقدمة إلى اليونيدو، انتهى نحو ٧٥ بلداً من تنفيذ التنقيح الرابع للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، بينما لا يزال ٦٥ بلداً بصدد تنفيذها. كما تجري بلدان يفوق عددها ١٢٥ بلداً دراسات استقصائية سنوية أو دورية عن المؤسسات الصناعية، وهي بصدد التنفيذ التدريجي للتوصيات الدولية المتعلقة بالإحصاءات الصناعية لعام ٢٠٠٨. وتنفيذ التوصيات الدولية المتعلقة بالإحصاءات الصناعية لعام ٢٠٠٨. يمكن كل بلد من إعداد مجموعة شاملة من البيانات على مستوى القطاعات بغرض تحسين تقديرات الحسابات القومية وغيرها من مؤشرات الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى إعداد طائفة واسعة من الإحصاءات ذات الأهمية بالنسبة لسياساتها وبرامجها الإنمائية.

#### باء - حلقات العمل وأنشطة بناء القدرات المنجزة على الصعيد الإقليمي

٥ - لقد ثبت أن حلقات العمل الإقليمية المنظمة لفائدة المكاتب الإحصائية الوطنية تشكل وسيلة فعالة من حيث التكلفة لإطلاع الإحصائيين الوطنيين على آخر التوصيات الدولية التي أقرتها اللجنة الإحصائية. وعادة ما يكون لدى المكاتب الإحصائية الوطنية في أي منطقة عدد من القضايا المشتركة. ولا تقتصر حلقات العمل الإقليمية على إتاحة مجال للتداول بشأن المشاكل المفاهيمية، بل تشكل أيضاً محفلاً ممتازاً لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات. وفي السنوات الأخيرة، تشاركت اليونيدو وجهات أخرى في إجراء عدد من حلقات العمل الإقليمية والدولية، منها: حلقة عمل دولية بشأن الإحصاءات الصناعية أُجريت في داليان بالصين في حزيران/يونيه ٢٠١٠؛ وحلقة عمل بشأن إحصاءات الصناعة التحويلية لفائدة الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عُقدت في سانتياغو في آذار/مارس ٢٠١١؛ وحلقة عمل دولية بشأن الإحصاءات الصناعية أُجريت في بيجين في تموز/يوليه ٢٠١٣؛ وحلقة عمل إقليمية بشأن الإحصاءات والتصنيفات الصناعية لفائدة البلدان العربية، أُجريت في الدوحة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣؛ وحلقة عمل إقليمية بشأن تنفيذ التنقيح الرابع للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، عُقدت لفائدة البلدان العربية في عمان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

٦ - ونظمت اليونيدو أيضاً، في إطار برنامجها للمساعدة التقنية، عدداً من حلقات العمل الإقليمية في أنحاء مختلفة من العالم، منها حلقات لفائدة البلدان التالية: بلدان السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، في لوساكا في حزيران/يونيه ٢٠١٥؛ وبلدان جماعة شرق أفريقيا، في دار السلام بجمهورية تنزانيا المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٣؛ وبلدان غرب

أفريقيا، في ياوندي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. ونُظمت حلقات عمل إقليمية لفائدة البلدان المنضوية سابقاً وحالياً ضمن رابطة الدول المستقلة في سانت بترسبرغ بالاتحاد الروسي في أيار/مايو ٢٠١٤، وفي فيينا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وفي ما يخص التطبيقات، نظمت اليونيدو برنامجاً تدريبياً بشأن استخدام البرنامج الحاسوبي "R" في تجهيز البيانات الصناعية، وذلك في عمّان في أيار/مايو ٢٠١٥، بالتعاون مع المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، وفي بروكسل في آذار/مارس ٢٠١٥ بدعم من المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية.

٧ - وتنظم اليونيدو برنامجاً دورياً للتعاون التقني في مجال الإحصاءات الصناعية، يشمل الخدمات الاستشارية السريعة، وحلقات العمل الوطنية، والمساعدة التقنية الطويلة الأجل. والغاية من المساعدة التقنية الطويلة الأجل بناء القدرات المؤسسية لدى المكاتب الإحصائية الوطنية بهدف وضع سجل عملي للأعمال التجارية، وإجراء دراسات استقصائية صناعية، وإنشاء منظومة من المؤشرات القصيرة الأجل. وتشمل أنشطة بناء القدرات أيضاً تصنيف مؤشرات التحليل والأداء ذات الأهمية في صياغة السياسات الصناعية ورصد تنفيذ البرامج. وفي السنوات الأخيرة، قدمت اليونيدو المساعدة التقنية، على مستويات مختلفة، إلى إثيوبيا وجمهورية ترازيا المتحدة وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وعمّان وغابون وفييت نام ونيبال. ويُنفذ مشروع إقليمي لبناء القدرات في الوقت الراهن في ١١ بلداً من منطقة رابطة الدول المستقلة.

ثالثاً - تقسيم العمل المتعلق بالإحصاءات الصناعية داخل منظومة الأمم المتحدة

ألف - برنامج جمع البيانات المتعلق بالإحصاءات الصناعية

٨ - تتواصل أنشطة جمع البيانات المتعلقة بالإحصاءات الصناعية في شعبة الإحصاءات واليونيدو، عقب الاتفاق على تقسيم العمل المبرم بين الكيانين.

١ - جمع البيانات من قبل اليونيدو

٩ - تتولى اليونيدو المسؤولية عن جمع الإحصاءات الصناعية العامة السنوية التي تتعلق بالتعدين والصناعة التحويلية والصناعات المتصلة بالكهرباء والغاز والماء على مستوى الثلاثة أرقام ومستوى الأربعة أرقام من التصنيف الصناعي الدولي الموحد. ولهذا الغرض، تجمع اليونيدو هذه البيانات مباشرة من قرابة ١٥٠ بلداً من البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بينما تتلقى البيانات من البلدان الأعضاء في هذه المنظمة عن

طريق المنظمة نفسها مباشرة، وتتفادى بذلك ازدواجية الجهود. ويُطلب من البلدان تقديم البيانات ذات الصلة وفقاً للتنقيح الرابع أو التنقيح الثالث من التصنيف الصناعي الدولي الموحد.

١٠ - وعملاً بالتوصيات التي أصدرتها اللجنة الإحصائية في دورتها السابعة والعشرين المعقودة في عام ١٩٩٣، نُقلت المسؤولية الدولية عن جمع الإحصاءات الصناعية العامة ونشرها من شعبة الإحصاءات إلى اليونيدو ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ١٩٩٤. وبالإضافة إلى ذلك، أُبرم اتفاق مشترك بين الوكالات، وذلك بين المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يقضي بأن تقوم منظمة التعاون والتنمية بجمع البيانات مباشرة من البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، على أن يجمع المكتب الإحصائي إحصاءات الأعمال التجارية المتعلقة بالبلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

١١ - ومنذ عام ٢٠١٠، ولتلبية الحاجة المتزايدة إلى أرقام راهنة عن اتجاهات النمو (ولا سيما في أعقاب الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨)، تنشر اليونيدو تقريراً فصلياً عنوانه "إنتاج الصناعة التحويلية في العالم" بالاستناد إلى الأرقام القياسية للإنتاج الصناعي. وتُستقى البيانات من مصادر متعددة على الإنترنت ومن منشورات المكاتب الإحصائية الوطنية وشعبة الإحصاءات. وتُنشر التقديرات عن نمو الصناعة التحويلية في العالم وكذلك عن مجموعات البلدان، بما فيها الاقتصادات الصناعية والاقتصادات الصناعية الناشئة والاقتصادات النامية الأخرى وأقل البلدان نمواً.

١٢ - وفي السنوات الأخيرة، وسّعت اليونيدو نطاق ما تنشره من إحصاءات صناعية على الصعيد العالمي. فبالإضافة إلى الحولية الدولية للإحصاءات الصناعية، التي تغطي مجال الصناعة التحويلية، تُصدر اليونيدو منذ عام ٢٠١٠ الإحصاءات العالمية بشأن التعدين والمرافق العامة. ويقدم هذا المنشور الذي يصدر كل سنتين بيانات عن قطاعات هامة من قطاعات الطاقة، بما في ذلك إنتاج الفحم والنفط الخام والغاز الطبيعي، وإنتاج الكهرباء وتوزيعها. ويتضمن كلا المنشوران بيانات قطرية تستند في معظمها إلى التنقيح الرابع للتصنيف الصناعي الدولي الموحد. وتُنشر البيانات بواسطة منشورات إحصائية مطبوعة وفي وسائط الإعلام الإلكترونية. وبوسع المكاتب الإحصائية الوطنية والوكالات الدولية والمستعملين الآخرين الاطلاع على قواعد بيانات اليونيدو وتزليلها وفقاً لسياسة اليونيدو في ما يتعلق بنشر البيانات.

١٣ - وفي إطار اتفاق جديد مبرم بين شعبة الإحصاءات واليونيدو، نُقلت في حزيران/يونيه ٢٠١٥ المسؤولية عن جمع الإحصاءات الهيكلية للأعمال التجارية في قطاعات التعدين والمرافق العامة، بما في ذلك جمع البيانات وتجهيزها ونشرها، من شعبة الإحصاءات إلى اليونيدو.

## ٢ - جمع البيانات من قبل شعبة الإحصاءات

١٤ - تشمل أنشطة جمع البيانات التي تقوم بها شعبة الإحصاءات جمع البيانات في المجالين التاليين: (أ) إحصاءات السلع الأساسية الصناعية؛ (ب) والأرقام القياسية للإنتاج الصناعي.

### إحصاءات إنتاج السلع الأساسية الصناعية

١٥ - تقوم شعبة الإحصاءات، بواسطة برنامجها لإحصاءات إنتاج السلع الأساسية الصناعية، بجمع ونشر بيانات عن الإنتاج الصناعي لقرابة ٢٠٠ بلد وإقليم تتعلق بقيمة الإنتاج وحجمه خلال فترة مرجعية معينة. وتستند تلك البيانات إلى قائمة الأمم المتحدة للمنتجات الصناعية، التي وُضعت في عام ٢٠٠٥ والتي تضم نحو ٦٠٠ سلعة أساسية صناعية. وتُجمع البيانات المتعلقة بإحصاءات السلع الأساسية الصناعية أساساً بواسطة استبيان سنوي يُرسل إلى المكاتب الإحصائية الوطنية.

١٦ - وبالإضافة إلى ذلك، تُجمع البيانات الشهرية بالنسبة لعدد محدود من السلع الأساسية عن طريق توزيع استبيان يُصدر في أحد منشورات الأمم المتحدة وهو النشرة الشهرية للإحصاءات.

١٧ - وتُنشر البيانات السنوية على الإنترنت في بوابة بيانات الأمم المتحدة التابعة لشعبة الإحصاءات، وفي شكل مطبوع في حولية إحصاءات السلع الأساسية الصناعية. أما البيانات الشهرية فتُنشر في النسختين الإلكترونية والمطبوعة من النشرة الشهرية للإحصاءات. وتغطي مجموعات البيانات التاريخية هذه الفترة من عام ١٩٥٠ إلى عام ٢٠١٣.

### الأرقام القياسية للإنتاج الصناعي

١٨ - تجمع شعبة الإحصاءات مؤشرات شهرية وفصلية و سنوية للإنتاج الصناعي وتُصنّفها وتنشرها. وتُجمع البيانات عن طريق استبيان يُرسل إلى المكاتب الإحصائية الوطنية. وتجمع البيانات الشهرية على مستوى الرقم الواحد من التصنيف الصناعي الدولي الموحد، في حين تجمع المؤشرات الفصلية والسنوية على مستوى الرقمين من التصنيف الصناعي الدولي الموحد.

١٩ - وتُجمع البيانات وتُنشر وفقاً للتنقيح الرابع أو التنقيح الثالث لتصنيف الصناعي الدولي الموحد، وذلك بحسب القدرات الوطنية.

٢٠ - وأصبحت البيانات الشهرية والفصلية عن نحو ١١٥ بلداً متاحة في الوقت الحالي، ويجري منذ تموز/يوليه ٢٠١٤ الإبلاغ عنها باعتبار سنة ٢٠١٠ سنة الأساس. وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت البيانات السنوية عن مؤشرات الإنتاج الصناعي عن قرابة ١٢٥ بلداً متاحة حالياً باعتبار سنة ٢٠٠٥ سنة الأساس.

## باء - المعايير والأساليب

٢١ - تتولى شعبة الإحصاءات المسؤولية عن المعايير والأساليب ذات الصلة، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بالمنهجية وكذا التصنيفات والمبادئ التوجيهية والأدلة الإرشادية في مجال الإحصاءات الصناعية. ومجموعتا التوصيات الدولية الرئيسيتان هما: التوصيات الدولية المتعلقة بالإحصاءات الصناعية لعام ٢٠٠٨ والتوصيات الدولية المتعلقة بدليل الإنتاج الصناعي لعام ٢٠١٠. والتصنيفان المرجعيان الرئيسيان الأكثر أهمية في تجميع الإحصاءات الصناعية هما التصنيف الصناعي الدولي الموحد والتصنيف المركزي للمنتجات، اللذان تتعهدهما أيضاً شعبة الإحصاءات.

### ١ - التوصيات الدولية المتعلقة بالإحصاءات الصناعية لعام ٢٠٠٨

٢٢ - عُرض على اللجنة الإحصائية، في دورتها الثامنة والثلاثين المعقودة في عام ٢٠٠٧، مقترح لمخطط أولي لصيغة منقحة من التوصيات الدولية المتعلقة بالإحصاءات الصناعية تجسّد آخر المستجدات في المناخ الاقتصادي والمنهجية الإحصائية. واعتمدت اللجنة الإحصائية، في دورتها التاسعة والثلاثين المعقودة في عام ٢٠٠٨، تنقيح عام ٢٠٠٨ للتوصيات الدولية المتعلقة بالإحصاءات الصناعية.

### ٢ - التوصيات الدولية المتعلقة بدليل الإنتاج الصناعي لعام ٢٠١٠

٢٣ - عُرض النص النهائي للتوصيات الدولية المتعلقة بدليل الإنتاج الصناعي على اللجنة الإحصائية في دورتها الحادية والأربعين المعقودة في شباط/فبراير ٢٠١٠ لتوافق عليه (بجري حالياً نشر التوصيات الدولية المتعلقة بدليل الإنتاج الصناعي لعام ٢٠١٠؛ وتوجد نسخة منها غير محرّرة على شبكة الإنترنت).

٢٤ - وبالإضافة إلى ذلك، أوجزت الممارسات القطرية في مجموعة دليل الإنتاج الصناعي، التي شملتها دراسة استقصائية في عام ٢٠٠٧، في منشور شعبة الإحصاءات المعنون:

”الممارسات القطرية في جمع دليل الإنتاج الصناعي وحسابه (٢٠٠٨)“  
(ESA/STAT/2008/8)، وهو متاح على الموقع الشبكي لشعبة الإحصاءات<sup>(١)</sup>.

### ٣ - التصنيفات الصناعية

٢٥ - يقدم التصنيفان الصناعيان المستخدمان في الإحصاءات الصناعية، وهما التصنيف الصناعي الدولي الموحد والتصنيف المركزي للمنتجات، أدوات لوصف الأنشطة الاقتصادية ونواتجها في القطاع الصناعي. ونُشر التنقيح الرابع للتصنيف الصناعي الدولي الموحد في عام ٢٠٠٨، في حين أُصدرت النسخة ٢-١ من التصنيف المركزي للمنتجات في عام ٢٠١٥. وتقدم شعبة الإحصاءات، بوصفها القيِّمة على هذين التصنيفين، دعماً فعالاً إلى البلدان الأعضاء في مجالي التفسير والتنفيذ عن طريق سجلها للتصنيفات (CHL@un.org).

### رابعا - الثغرات الموجودة في البيانات والحاجة إلى تدابير منسّقة على الصعيد الدولي لمعالجتها

٢٦ - رغم الجهود المتواصلة التي تبذلها اليونيدو وشعبة الإحصاءات، تجدر الإشارة إلى أن الحاجة إلى المساعدة التقنية في مجال الإحصاءات الصناعية في البلدان النامية، ولا سيما في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، تتجاوز بكثير الموارد المتاحة حالياً. وفي حين لوحظت على الصعيد العالمي اتجاهات إيجابية تشير إلى تحسّن الإحصاءات الصناعية، لا تزال هناك فجوة هامة في البيانات الصناعية في العديد من البلدان النامية. ويُجري عدد صغير نسبياً من البلدان النامية دراسات استقصائية سنوية عن الإحصاءات الصناعية، في حين تُجري دول أخرى هذه الدراسات الاستقصائية بمعدل فاصل زمني قدره إما ٥ سنوات أو ١٠ سنوات، بينما لم تجر بعض البلدان أي دراسة منذ أكثر من ١٥ عاماً. ونظراً للتعقيدات المرتبطة بتسجيل الأعمال التجارية، كثيراً ما تكون البيانات الإدارية موزعة في مؤسسات مختلفة وغير محفوظة بصورة جيدة. وفي غياب سجلات إدارية مركزية محدّثة بانتظام، أصبحت التعدادات والدراسات الاستقصائية المصدر الوحيد لإعداد قائمة كاملة بالوحدات العاملة للأنشطة الصناعية. وإجراء التعدادات، أو أي عملية لإنجاز دراسة استقصائية واسعة النطاق، باهظ التكاليف، وليس بوسع العديد من المكاتب الإحصائية الوطنية أو الوزارات المختصة القيام بها إلا نادراً. وفي حالات طول المدة الفاصلة بين إنجاز الدراسات الاستقصائية، سيتطلب دائماً القيام بعملية من هذا القبيل البدء من الصفر من

(١) انظر الموقع الشبكي التالي: <http://unstats.un.org/unsd/industry/guidelines.asp>.



جديد، مما يرفع من تكلفة إنجاز دراسة استقصائية، ويزيد من صعوبة التخطيط لإجراء دراسة استقصائية أخرى بعد فاصل زمني قصير. ولقد استمرت هذه الحلقة المفرغة لسنوات عديدة، ونجم عنها ندرة أكبر للبيانات عن الإحصاءات الصناعية، وهو ما يزيد من تكلفة إعداد هذه البيانات.

٢٧ - والافتقار إلى البيانات الصناعية الأساسية حدّ بشدة من قدرة واضعي السياسات في الحكومات وقادة الأعمال التجارية على وضع سياسات صناعية وطنية فعالة. وتتمتع العديد من البلدان الأفريقية بآفاق نمو اقتصادي كبير بفضل وفرة مخزونها من الموارد المعدنية والمواد الخام الأخرى، وانخفاض تكاليف العمالة، وإمكانات التصدير القوية. غير أن المستثمرين يعتبرون أن إنشاء أي مشروع تجاري جديد أمر شديد الخطورة إذا كانت المعلومات الأساسية الضرورية لاتخاذ القرار غير متوفرة.

٢٨ - وتؤثر الثغرة في البيانات عن قطاعات الإنتاج تأثيراً مباشراً في جودة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي وغيره من مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية. ففي عدد من البلدان، تستند تقديرات الناتج المحلي الإجمالي وغيره من الحسابات الوطنية إلى قواعد بيانات رديئة تغطي الأنشطة الاقتصادية تغطية ضئيلة للغاية. وتُسقط أجزاء كبيرة من البيانات عن سنة على السنة الأخرى، دون تحديث الإحصاءات المرجعية لفترة طويلة من الزمن. وليس من الغريب أن أرقام الحسابات الوطنية تعرف طفرة هائلة في بعض البلدان عند إعادة تحديد الأرقام بالاستناد إلى بيانات مستقاة من دراسات استقصائية منجزة حديثاً.

٢٩ - ويتطلب وضع نظام جديد للإحصاءات الصناعية يؤدي عمله، مقروناً بسجل للأعمال التجارية يُحدث تحديثاً منتظماً وبنجاح دراسات استقصائية بصفة دورية، قدرًا كبيراً من الوقت إضافة إلى الموارد المالية والبشرية. وبما أن بيانات الدراسات الاستقصائية الصناعية تُسهم إسهاماً كبيراً في تحسين تجميع محتويات نظام الحسابات القومية ونظام المحاسبة البيئية والاقتصادية، فمن الضروري أن يُنسّق التعاون التقني وأي برنامج لتقديم المساعدة في البلدان النامية تنسيقاً جيداً في ما بين الوحدات التي تعدّ البيانات القطاعية والحسابات القومية. ويحتاج نظام الحسابات القومية ونظام المحاسبة البيئية والاقتصادية إلى قدر كبير من البيانات الإحصائية المستقاة من الدراسات الاستقصائية القطاعية. ويُوصى بشدة أن يتحقق الشركاء الدوليون في التنمية والجهات المانحة والمكاتب الإحصائية الوطنية والمستفيدون من المساعدة التقنية، من توفر البيانات الاقتصادية الأساسية على مستوى القطاعات قبل الشروع في مشروع أو دراسة بشأن الحسابات القومية أو الحسابات البيئية الاقتصادية.

٣٠ - وفي هذا السياق، سيكون من الضروري توسيع نطاق التعاون في ما بين الشركاء في التنمية والمكاتب الإحصائية الوطنية في أي منطقة لبدء برنامج للمساعدة التقنية يكون أشمل وأكثر تكاملاً، وهو ما من شأنه أن يحسّن بشكل كبير عملية إعداد الإحصاءات الصناعية، ونظام الحسابات القومية، ونظام المحاسبة البيئية والاقتصادية.

#### خامساً - تزايد أهمية الإحصاءات الصناعية في رصد أهداف التنمية المستدامة

٣١ - بغرض رصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، نجحت العديد من البلدان النامية في اجتذاب مساعدة تقنية أساسية لتعزيز قدراتها الإحصائية على إعداد مجموعة من المؤشرات الاجتماعية والمؤشرات البيئية العامة. ومنذ اعتماد تلك الأهداف في عام ٢٠٠٠، تمحورت الأولوية في مجال المساعدة الخارجية حول تمكين البلدان من إعداد مؤشرات الإنجاز ذات الصلة. إلا أن الأهداف الإنمائية للألفية تتيح تغطية محدودة للبعد الاقتصادي للتنمية، ومن ثم لم يستفد مجال الإحصاءات الصناعية، مثله مثل مجالات أخرى من الإحصاءات الاقتصادية، بشكل كبير من برامج بناء القدرات التي أنشئت لرصد تلك الأهداف على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية. وفي عدد من البلدان، انقلبت الأولوية من برنامج الإحصاءات الصناعية المعتاد إلى مجالات إحصائية أخرى. وتغير هذا الوضع في أعقاب الإعلان عن أهداف التنمية المستدامة التي تشمل خطة التنمية، بما في ذلك النمو الاقتصادي والتصنيع. وسيستدعي رصد الغايات المدرجة في إطار عدة أهداف، ولا سيما الهدف ٨ المتعلق بالنمو الاقتصادي، والهدف ٩ المتعلق بالتصنيع، والهدف ١٢ المتعلق بالاستهلاك المستدام<sup>(٢)</sup>، قدراً كبيراً من البيانات من قطاعات الإنتاج، ومن ضمنها بيانات عن الأنشطة الصناعية. وقد اعترفت الجمعية في قرارها ١/٧٠ المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، بأن "البيانات الأساسية المتعلقة بالعديد من الغايات ما زالت غير متوفرة"، ودعت إلى "زيادة الدعم لتعزيز جمع البيانات وبناء القدرات في الدول الأعضاء، من أجل وضع أسس البيانات حيثما لم تكن موجودة، وطنياً وعالمياً"<sup>(٣)</sup>. وباعتبار التصنيع كأحد أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي المدرجة في خطة عام ٢٠٣٠، فإن ضرورة رصد التقدم المحرز في إنجاز الأهداف تزيد إلى حد كبير من أهمية الإحصاءات الصناعية في فترة ما بعد عام ٢٠١٥.

(٢) انظر قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

(٣) المرجع نفسه، الفقرة ٥٧.

٣٢ - وتشجع اليونيدو، بوصفها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، التصنيع المستدام الشامل للجميع في جميع أنحاء العالم. وتقود اليونيدو عدداً من المبادرات الساعية إلى تحقيق العديد من أهداف وغايات التنمية المستدامة: فهي تساعد الدول الأعضاء على بناء قدراتها في مجالي الإنتاج والتجارة من خلال تحسين جودة المنتجات والقدرة التنافسية لهذه المنتجات في الأسواق الدولية؛ وتروج لبرامج تتعلق بعمالة النساء والشباب وريادتهم للأعمال؛ وتساعد البلدان على اعتماد مصادر للطاقة المتجددة والحد من الانبعاثات. وتقدم الأنشطة الأساسية التي تضطلع بها اليونيدو التوجيه في وضع نظام شامل للإحصاءات الصناعية يمكنه قياس التقدم المحرز في التصنيع المستدام.

٣٣ - وستؤدي الإحصاءات دوراً لا غنى عنه في وضع السياسات ورصد الغايات الإنمائية المتعلقة بالتصنيع المستدام. ومهمة إعداد الإحصاءات الصناعية وأهميتها على الصعيد الوطني تتجاوز بكثير مؤشرات الرصد العالمي. وقد حان الوقت لكي تغتنم المكاتب الإحصائية الوطنية والشركاء في التنمية الفرصة لوضع نظام متين للإحصاءات الصناعية وتساهم بفعالية في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

## سادسا - النقاط المطروحة للمناقشة

٣٤ - لجنة الإحصاءات مدعوة إلى:

- (أ) التعليق على التقرير في ما يخص تنفيذ التوصيات الدولية المتعلقة بالإحصاءات الصناعية لعام ٢٠٠٨، ودليل الإنتاج الصناعي لعام ٢٠١٠؛
- (ب) دعوة البلدان النامية إلى إيلاء أولوية أعلى للإحصاءات الصناعية، وتنفيذ التوصيات السابقة التي أصدرتها اللجنة، باعتبار الإحصاءات الصناعية مصدراً أساسياً للبيانات لأغراض تجميع محتويات نظام الحسابات القومية ونظام المحاسبة البيئية والاقتصادية وغيرهما من إحصاءات الاقتصاد الكلي؛
- (ج) أن تطلب إلى اليونيدو وغيرها من الشركاء في التنمية أن يزيدوا من حجم المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية في شكل برامج لبناء القدرات في مجال الإحصاءات الصناعية، ولا سيما في سياق أهداف التنمية المستدامة.